الأمم المتحدة

A/AC.279/2012/L.2

الجمعية العامة

Distr.: General
30 May 2012
Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة
وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان
قيد الشطب من فئة أقل البلدان نمواً
نيويورك، ١٦ كانون الثاني/يناير –
٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان قيد الشطب من فئة أقل البلدان نمواً

أولاً – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، بموجب القرار ٦٦/٢١٣، أن ينشئ من رئيس الجمعية العامة فريقاً عاملاً مخصصاً لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان قيد الشطب من فئة أقل البلدان نمواً، بعضوية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، لموافاة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بتقرير يحتوي على توصيات محددة متسقة مع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول).

٢ – ومع إعراب البلدان المشطوبة من القائمة مؤخراً وتلك التي هي قيد الشطب منها عن قلقها من الصعوبات التي تواجهها عملية الانتقال السلس القائمة حالياً على الصعيد العملي، ومن الغموض الكبير الذي يكتنف النهج الذي سيتبعه المجتمع الدولي في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان قيد الشطب، ارتؤي أنه من الضروري تشجيع تبادل المعلومات والآراء بين الدول الأعضاء بشأن الانتقال السلس.

٣ – واعتمدت الجمعية العامة اختصاصات الفريق العامل المذكور في المقرر ٦٦/٥٥٣، حيث كررت تأكيد تلك الشواغل. وتحدِّد هذه الاختصاصات الهدف العام للفريق العامل في

010612 010612 12-35453 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تعزيز عملية الانتقال السلس وتيسير توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن بين البلدان قيد الشطب أو المشطوبة من القائمة وشركائها في التنمية، بما يضيف قدراً من الاطمئنان لأقل البلدان نمواً بأنها لن تتخلف عن الركب في تنميتها. وتنص الاختصاصات كذلك على أنه ينبغي للفريق العامل أن يُعِدَّ توصيات بشأن تحسين عملية الانتقال السلس للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بهدف تقديم قرار جديد بشأن هذا الموضوع.

٤ - ويُقدَّم هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٦ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥٣/٦٦.

٥ - وخلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، عيَّن رئيس الجمعية العامة، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، وبريان بولر، الممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة رئيسين للفريق العامل.

٦ - ويأتي إنشاء الفريق العامل في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، الذي اعتمد إعلان اسطنبول وبرنامج عمل اسطنبول (A/CONF.219/3/Rev.1). والهدف العام لبرنامج العمل هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإتاحة شطبها من فئة أقل البلدان نمواً. ويحدد برنامج العمل على وجه الخصوص هدفاً طموحاً يتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الشطب من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وبرنامج العمل هو أول برنامج عمل شامل لأقل البلدان نمواً يتضمن فصلاً كاملاً يُعنى بالشطب من القائمةً والانتقال السلس ويسلِّم بضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال تحقيقا للهدف الشامل للبرنامج.

٧ - ويذكر برنامج العمل، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، أنه يلزم التدرج في إنهاء التدابير والمزايا المقترنة بإدراج بلد ما في قائمة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع استراتيجية تلك البلدان للانتقال السلس، مع مراعاة حالة التنمية الخاصة لكلٍّ منها. ويشير كذلك إلى أنه من الأهمية بمكان للبلدان قيد الشطب من القائمة أن تتولى زمام القيادة في إعداد استراتيجيات للانتقال السلس بدعم من شركائها في التنمية والتجارة. وينبغي للشركاء في التنمية والتجارة، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، مواصلة دعم تنفيذ استراتيجية الانتقال وتجنب حدوث أي تخفيضات فجائية في المساعدة المالية والتقنية، والنظر في منح البلد المشطوب من القائمة أفضليات تجارية على أساس ثنائي.

٨ - ويوجز هذا التقرير مداولات الفريق العامل ويقدم عرضاً عاماً للقضايا الرئيسية والمقترحات التي طرحتها الدول الأعضاء لمواصلة النظر فيها.

ثانياً – تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

٩ – عقد الفريق العامل جلساته في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

باء – تأييد ترشيح الرئيسين

١٠ – في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أيد الفريق العامل تعيين رئيس الجمعية العامة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، يان غرولز، والممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة، بريان بولر، رئيسين للفريق العامل.

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١١ – في الجلسة الأولى، أقر الفريق العامل جدول الأعمال المؤقت للفريق العامل بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.279/2012/L.1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ – افتتاح الدورة.

٢ – تأييد ترشيح الرئيسين.

٣ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى، بما في ذلك إقرار برنامج العمل.

٤ – تبادل عام للآراء.

٥ – النظر في توصيات محددة.

٦ – اعتماد التقرير المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

٧ – مسائل أخرى.

١٢ – وفي الجلسة نفسها، أقر الفريق العامل تنظيم الأعمال المقترح، الوارد في ورقة غير رسمية متاحة بالإنكليزية فقط.

دال – الوثائق

١٣ – يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل على الرابط التالي: http://www.unohrlls.org/en/ldc/916/. وقد استند الفريق العامل بوجه خاص إلى ورقة

المعلومات الأساسية رقم ١٤ (شباط/فبراير ٢٠١٢) الصادرة عن لجنة السياسات الإنمائية حول: تعزيز الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً (انظر الموقع الشبكي).

ثالثا – وقائع الجلسات غير الرسمية

ألف – عرض عام للجلسات غير الرسمية

١٤ – عُقِدت الجلسة غير الرسمية الأولى في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. واستعرض المشاركون في الجلسة الوضع الحالي المتعلق بتدابير الدعم الدولي وتدابير الانتقال السلس الموجودة حالياً فيما يخص أقل البلدان نمواً. واستفاد الفريق العامل من العروض التي قدمها تشارلز ت. نتواغي، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة، وإدنا فيلومينا ألفيز باريتو، الوزيرة المفوضة، البعثة الدائمة للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة. وقدم عروضاً مواضيعية كل من أنيت بلانك، رئيسة وحدة أقل البلدان نمواً بشعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية؛ وروب فوس، مدير شعبة السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتافيري تيسفاكيو، مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وتبادل المشاركون أيضا الآراء بشأن النهج المحتملة التي يمكن وضعها لمعالجة الثغرات والشواغل المتعلقة بتدابير الانتقال السلس.

١٥ – وعُقِدت الجلسة غير الرسمية الثانية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وتضمنت إحاطة من لجنة السياسات الإنمائية عن تعزيز الانتقال السلس. كما قدم عروضا عضوا اللجنة مولو كيتسيلا، نائبة رئيس اللجنة والمديرة التنفيذية المناوبة لمصرف التنمية الأفريقي، وخوسيه أنطونيو ألونسو، أستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة كومبلوتنسه بمدريد. وطرحا الاستنتاجات الرئيسية للتقييم الذي أجرته اللجنة لتدابير الانتقال السلس الحالية، وقدما مقترحات بشأن كيفية زيادة تعزيز تلك التدابير وتحسين رصدها. وشارك في النقاش أثناء الجلسة غيان شاندرا أشاريا، الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة ورئيس فريق أقل البلدان نمواً، وأميريكو بيفيليا زامبيتي، مستشار وفد الاتحاد الأوروبي.

١٦ – وعُقِدت الجلسة غير الرسمية الثالثة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وناقش المشاركون في الجلسة إعداد وتنفيذ استراتيجيات الانتقال للبلدان قيد الشطب من قائمة البلدان الأقل نمواً والبلدان المشطوبة من القائمة. واستمع الفريق العامل إلى عرض قدمه المتكلم الرئيسي باتريك غييومون من مؤسسة الدراسات والبحوث الإنمائية الدولية بجامعة أوفيرن والعضو السابق في لجنة السياسات الإنمائية، وإلى عرضين إضافيين من أرطغرل أباكان، الممثل الدائم لتركيا لدى

الأمم المتحدة، وجيفري سالم وحيد، السكرتير الأول في البعثة الدائمة للمديف لدى الأمم المتحدة. كما تبادل المشاركون الآراء بشأن النهج المحتملة التي يتعين اتباعها لمواصلة دعم البلدان في هذه العملية.

١٧ - وعُقِدت الجلسة غير الرسمية الرابعة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وناقش المشاركون في الجلسة الدعم المطلوب من منظومة الأمم المتحدة تقديمه لتحسين عملية الانتقال السلس. وعرض آلي إيوايغا فيتوري إليسايا، الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة، تجربة ساموا بوصفها بلداً قيد الشطب من قائمة أقل البلدان نمواً. وأعقبت العرض الذي قدَّمَه عروضٌ عن دور منظومة الأمم المتحدة في تسهيل الانتقال السلس قدمها سيفوسامي مالونغا، مستشار أقدم في المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبيار أنكونتر، رئيس البرامج الخاصة بشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الأونكتاد؛ وإيفار أندرسن، مدير وحدة العمليات في إدارة تعبئة الموارد التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية، وجون س. ويلسون، كبير الاقتصاديين في فريق بحوث اقتصاديات التنمية بالبنك الدولي. كما أتاحت الجلسة الفرصة لتبادل الآراء بشأن التوصيات التي طرحها رئيسا الفريق.

باء - موجز المداولات

١ - تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً وتبعات الشطب من القائمة

١٨ - أجرى الفريق العامل، في مستهل دراسته لتدابير الانتقال السلس، تقييماً لمختلف تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً المقدم من شركاء التنمية، بمن فيهم المانحون الثنائيون والمنظمات المتعددة الأطراف، شمل بصفة خاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتدابير المتصلة بالتجارة، والدعم التقني. وساد اتفاق على ضرورة فهم تدابير الدعم القائمة وتبعات سحبها لدى الشطب من القائمة فهماً عميقاً حتى يتسنى للفريق العامل أن يضع توصيات لتمديد تلك التدابير في الفترة الانتقالية.

١٩ - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أشير إلى أن ١٠ فقط من الجهات المانحة الـ ٢٣ للمساعدة الإنمائية الرسمية حققت النسبة المستهدفة بتخصيص ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مما أدى إلى نشوء فجوة هائلة بين التقيد الفعلي والالتزامات المتعهد بها تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وأشير أيضاً إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لم تستهدف أقل البلدان نمواً على وجه التحديد، على عكس ما فعلته بعض وكالات الأمم المتحدة. وبوجه عام حظيت أقل البلدان نمواً بقدر أكبر من المعاملة التفضيلية من الجهات المانحة المتعددة الأطراف مقارنة بما لاقته من الجهات الثنائية. وفي أغلب الحالات، لم يكن وضع بلد ما في

حد ذاته كواحد من أقل البلدان نمواً ذا أهمية في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية، وإنما روعيت الخصائص التي تتسم بها أقل البلدان نمواً (انخفاض الدخل وانخفاض الأصول البشرية) كما يتضح لدى توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية من تفضيلٍ لأقل البلدان نمواً الأفقر ولتلك التي لديها دليل قياسي منخفض للأصول البشرية، بينما لم يتأثر توزيع هذه المساعدة بمؤشر الضعف الاقتصادي.

٢٠ - وأُشير إلى بوابة المعلومات الإلكترونية المتعلقة بأقل البلدان نمواً التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[(١)]، التي وفرت منظومة موحدة تتضمن جميع المعلومات الهامة المتصلة بتدابير الدعم الدولي المتاحة خصيصاً لفئة أقل البلدان نمواً.

٢١ - وفيما يتعلق بتبعات شطب بلد، من قائمة أقل البلدان نمواً، سُلِّط الضوء على المشاكل المتصلة بالطابع الثنائي لوضع أقل البلدان نمواً، وجرى مقابلة تلك السمة بالطابع المستمر لعملية التنمية. وأشير إلى مخاطر الحوافز الضارة، حيث يمكن للطابع الثنائي لوضع أقل البلدان نمواً أن يؤثر سلباً على التقدم الذي تحرزه البلدان الجاري شطبها من تلك الفئة، بما يؤدي إلى حدوث تغييرات مفاجئة وبالتالي إلى إثارة المخاوف. ولم يكن بالإمكان الوقوف بدقة على التبعات المحددة المترتبة على الشطب من القائمة بالنسبة إلى تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، ونظراً لعدم ارتباط المساعدة الإنمائية الرسمية ارتباطا وثيقاً بوضع بلد ما ضمن فئة أقل البلدان نمواً، فقد كان من المتوقع أن يكون الأمر الناجم عن ذلك بالتحديد ضئيلاً.

٢٢ - وذُكر أن البلدان المشطوبة من قائمة أقل البلدان نموا سيظل بإمكانها الحصول على مصادر تمويل معينة مخصصة للبلدان التي هي من غير أقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، نظر الفريق العامل في إمكانية الانضمام إلى المؤسسة الإنمائية الدولية التي تخصص أموالا للبلدان المستفيدة على أساس الأداء من خلال صيغة تراعي الفقر النسبي. كما تقدم هذه المؤسسة الدعم لـ ١٣ من اقتصادات الجزر الصغيرة، يفوق فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن الحد الأدنى التشغيلي البالغ ١ ١٧٥ دولارا لموارد المؤسسة. وينظر في شطب البلدان التي تتجاوز العتبة لمدة سنتين من قائمة المؤسسة ولكن يجري تقييم الضعف وإمكانية الحصول على موارد تمويل أخرى بدقة لتجنب حالات انزلاق البلدان المشطوبة من فئة أقل البلدان نموا إلى هذه الفئة مرة أخرى.

(١) متاحة على: http://webapps.01.un.org/Idcportal/web/guest/home.

٢٣ - وفي المناقشة المفتوحة بشأن الدعم المحدد المقدم لأقل البلدان نموا وتدابير الانتقال التدريجي، أشار بعض الدول الأعضاء إلى أن شطب أقل البلدان نموا لا يزال يشكل الهدف الرئيسي، على نحو ما جرى تأكيده في برنامج العمل. غير أن المشاركين في المناقشة شددوا على ضرورة تعزيز الدعم المقدم لاستراتيجيات الانتقال الوطنية وعلى أهمية الحد من عدم اليقين بشأن التعامل معها في المستقبل. وهكذا فإن التقييم المتعمق على أساس كل حالة على حدة لأثر شطب البلدان من القائمة، بما في ذلك أثره على التحديات الهيكلية والتكنولوجيا، يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة لإعداد استراتيجيات الانتقال الوطنية، إلى جانب ضرورة تعزيز القدرة الإحصائية لحكومات أقل البلدان نموا باعتباره شرطا أساسيا لإجراء تقييمات مجدية.

٢٤ - وذكرت الدول الأعضاء أيضا أنه لا بد لأقل البلدان نموا والبلدان قيد الشطب من القائمة أن تشارك في المحافل الدولية لكي تبدي رأيها. ولذا يجب توسيع نطاق الدعم للسفر والمشاركة. وأُشير أيضا إلى ضرورة بناء القدرات في البلدان الجزرية الصغيرة النامية قيد الشطب، نظرا لقاعدتها الاقتصادية المحدودة ودرجة تأثرها الكبيرة بتغير المناخ.

٢٥ - وأُشير إلى أن تنفيذ تدابير الدعم المخصصة لأقل البلدان نموا، على النحو المتفق عليه في برنامج العمل، يعد شرطا أساسيا لتحسين عملية الانتقال التدريجي. ومن شأن تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب وبشكل منتظم، بما في ذلك من جانب الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، عن تدابير الدعم المحددة التي تعرضها على أقل البلدان نمو، أن يساعد في الحد من عدم اليقين الذي يتصوره الناس بشأن الشطب من فئة أقل البلدان نموا.

٢ - تدابير الانتقال السلس

٢٦ - استعرض الفريق العامل التدابير القائمة على الصعيد الدولي لدعم الانتقال السلس. وتحث الجمعية العامة في القرار ٢٠٩/٥٩ جميع الشركاء في التنمية على دعم تنفيذ استراتيجية الانتقال وتفادي أي خفض مفاجئ في المساعدة المقدمة للبلد قيد الشطب من القائمة. ودعي الشركاء في التنمية والتجار إلى منح البلدان المشطوبة الأفضليات التجارية المقدمة سابقا أو الاستغناء عنها بطريقة تدريجية. وينبغي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تنظر في منح أي بلد قيد الشطب من القائمة المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة، والإعفاءات المتاحة لأقل البلدان نموا لفترة تتناسب مع الحالة الإنمائية للبلد. واستفاد الفريق العامل من عدة عروض قدمها الخبراء تناولوا فيها الشطب وما يترتب عليه من آثار وسبل إيجاد حوافز عن طريق تدابير الانتقال السلس.

٢٧ - وجمعت التدابير المتاحة حاليا لجميع البلدان المشطوبة من القائمة لدعم انتقالها السلس في ثلاث فئات رئيسية هي: (أ) المبادرات الثنائية، مثل قيام الاتحاد الأوروبي بمنح فرصة

الوصول إلى الأسواق بدون رسوم أو تحديد حصص، في إطار مبادرته ”أي شيء عدا الأسلحة“؛ (ب) استمرار إمكانية الحصول على الأموال المخصصة لأقل البلدان نموا، مثل إتاحة إمكانية الوصول إلى الإطار المتكامل المعزز، وصندوق أقل البلدان نموا التابع لمرفق البيئة العالمية؛ و (ج) ومنح البلدان الجاري شطبها من القائمة دعما للسفر المتصل بالأمم المتحدة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٥. ومع ذلك، لوحظ أنه لا توجد حاليا في عدة مجالات، بما في ذلك سقف الميزانية المقررة في الأمم المتحدة، أحكام بشأن الإلغاء التدريجي للبلدان المشطوبة من القائمة.

٢٨ - وذُكرت عدة طرق للاستناد إلى تدابير الانتقال السلس الموجودة وتوسيع نطاقها. فمن الممكن مثلا منح إمكانية غير متبادلة للوصول إلى الأسواق على أساس المعاملة التفضيلية، من جانب واحد. ولتفادي أي انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية، اقترح إعفاء شامل ومحدد زمنيا يشمل جميع تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية. وأبرزت أيضا أهمية الحفاظ على مستوى الدعم المقدم قدر الإمكان، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات التي اللذان يقدمهما الشركاء في التنمية والتجارة للبلدان الجاري شطبها من القائمة. ويشمل ذلك تيسير التجارة وإتاحة فرص للحصول على موارد مبادرة المعونة من أجل التجارة. واقترح أيضا منح البلدان المشطوبة من القائمة وقتا إضافيا للامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية في مجالي الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على سبيل المثال، التي تعفى منها في إطار تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا إعفاء أقل البلدان نموا من الحظر المفروض على إعانات الصادرات بموجب اتفاق الإعانات والتدابير التعويضية. وعلاوة على ذلك، يمكن إدراج منح المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان قيد الشطب من القائمة في الانضمام. وينصح أقل البلدان نمو قيدا الشطب بألا تعتبر استراتيجياتها الإنمائية الوطنية أداة لإصلاح سياساتها الوطنية فحسب وإنما إطارا تحليليا يجري فيه تعميم احتياجاتها من المعونة بحيث تشمل التجارة أيضا.

٢٩ - أما فيما يتعلق بالاستغناء التدريجي عن تدابير الدعم على امتداد فترة زمنية طويلة كافية، فأوصي بوضع إجراءات واضحة للأفضليات التجارية الثنائية والإقليمية وبتقديم المساعدة في إطار المعونة من أجل التجارة لإعداد القطاعات المتأثرة في البلد قيد الشطب من القائمة. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، يتعين وضع إجراءات انتقالية واضحة وقواعد شفافة، بما في ذلك تخصيص اعتمادات لأقل البلدان نموا في ميزانيات المنظمات المتعددة الأطراف وصناديق المساعدة التقنية المخصصة لأقل البلدان نموا، وحدود قصوى لاشتراكات أقل البلدان نموا في ميزانية الأمم المتحدة. ويشكل تقديم الأموال المخصصة لسفر من أجل تسهيل مشاركة أقل البلدان نموا في دورات

الجمعية مثالا جرى الاتفاق عليه. ومن شأن اعتماد هذه التوصيات أن يوجه رسالة واضحة إلى البلدان الجاري شطبها من القائمة بأن المجتمع الدولي لن ''يتركها وحيدة'' بعد شطبها من القائمة.

٣٠ - غير أن بعض الخبراء يرون أن تدابير دعم أقل البلدان نموا لا يمكن منحها إلا بصفة مؤقتة بعد الشطب من القائمة. وسيكون تأجيل إنهاء جميع تدابير الدعم هو عمليا تأجيل للشطب في حد ذاته. وفي المقابل، يمكن تكييف تدابير دعم أقل البلدان نموا، التي اتخذت على أساس كل حالة على حدة، بسهولة أكبر لجعل الانتقال أكثر سلاسة. وفي حالة المعونة، اقترح جعل الانتقال أقل فجاءة باستخدام المعايير المستمرة بدلا من المركز الثنائي لأقل البلدان نموا. ومن مزايا مراعاة المعايير الثلاثة لتحديد أقل البلدان نموا (نصيب الفرد من الدخل القومي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي)، بوصفها معايير لتخصيص المعونة، أن مجموعة أقل البلدان نموا ستستفيد ككل إذ يخصص لها حجم أكبر من المعونة؛ وأن الانتقال سيكون أكثر سلاسة بالنسبة للبلدان قيد الشطب من القائمة، لا سيما أكثرها ضعفا؛ وأن مبادئ الإنصاف والفعالية والشفافية ستحترم.

٣١ - وقدمت اقتراحات أيضا بشأن كيفية الحد من ضعف أقل البلدان نموا بصفة عامة. ورغم أن هذه التدابير لن تستهدف بصفة خاصة البلدان قيد الشطب وتلك المشطوبة من تلك الفئة، فمن الممكن أن تساعد في زيادة القدرة على التحمل وبالتالي أن تجعل تدابير الشطب والانتقال السلس أكثر سلاسة. وطرحت إمكانية توفير تمويل تعويضي للصدمات الناشئة عن عوامل داخلية أو خارجية. ويمكن التصدي للتأثر بتغير المناخ من خلال التوزيع المناسب للموارد المتاحة للتكيف مع آثاره باستخدام مؤشر للتأثر المادي بتغير المناخ. واقترح أيضا إمكان النظر في إنشاء مرفق للتأمين ضد أخطار الكوارث، استنادا إلى تجربة مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، لصالح أقل البلدان نموا التي تعاني من ضعف بيئي كبير، للحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على الكوارث الطبيعية. وقد يسمح تجميع الموارد المتاحة للحكومات المشاركة بخفض تكلفة التغطية وتوفير سيولة فورية بعد وقوع كارثة.

٣٢ - وكرر بعض الدول الأعضاء أنه ينبغي الاستغناء تدريجيا عن مركز أقل البلدان نموا والفوائد الخاصة به مع مراعاة الحالة الإنمائية ومواطن الضعف الخاصة بكل بلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون الدعم المقدم للبلدان المشطوبة من القائمة قابلا للتنبؤ ومتسما بالشفافية. وأكدت دول أعضاء أخرى على أهمية دور العوامل الإقليمية للبلدان المشطوبة

وقيد الشطب من القائمة. ودعت اقتراحات أخرى إلى مشاركة البلدان الصاعدة في آليات التشاور وإلى إدراج أقل البلدان نموا المشطوبة من القائمة في برامجها للمساعدة التقنية والمالية.

٣٣ - وأشار بعض الدول الأعضاء أيضا إلى أنه يمكن تمديد فترة الثلاث سنوات الفاصلة بين تاريخ إحاطة الجمعية العامة علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى الشطب الفعلي من القائمة بغية منح البلدان الجاري شطبها مزيدا من الوقت للاستعداد للاستغناء عن تدابير الدعم الدولي المخصصة لأقل البلدان نموا.

٣٤ - وفي الختام، تعتبر إمكانية التنبؤ بالدعم الدولي خلال الفترة الانتقالية وبعدها عنصرا حاسما لتحسين تدابير الانتقال السلس. وثمة حاجة أيضا إلى النظر في الاستغناء عن الدعم المخصص لأقل البلدان نموا الذي لا توجد بعد تدابير تُتخذ بشأنه أو حيث لم يتعهد سوى عدد قليل جدا من الشركاء في التنمية والتجارة بالتزامات تشمل جميع البلدان قيد الشطب من القائمة. وأخيرا، يجب معالجة مسألة الضعف قبل الشطب من القائمة لأن اكتساب قدرة أكبر على التحمل يأخذ وقتا وقد يحد من خطر انزلاق أقل البلدان نموا مجددا إلى فئة أقل البلدان نموا.

تجربة البلدان المشطوبة وقيد الشطب

٣٥ - يتمثل أحد أهداف الفريق العامل في التعلم من تجارب البلدان التي شُطبت أو هي قيد الشطب من فئة أقل البلدان نموا بغية مناقشة كيفية تحسين عملية الانتقال السلس. وأشير إلى أن البلد يُشطب من فئة أقل البلدان نموا بعد ثلاث سنوات من إحاطة الجمعية العامة علما بتوصية لجنة السياسات الإنمائية. وخلال فترة الثلاث سنوات هذه، يظل اسم البلد مدرجا في قائمة أقل البلدان نموا ويواصل الاستفادة بشكل كامل من تدابير الدعم الخاصة المرتبطة بمركز هذه البلدان. ولا يجري التفاوض على استراتيجية الانتقال السلس خلال هذه الفترة وتنفيذها إلاّ بعد شطب اسم البلد من القائمة فعلا.

٣٦ - وأُطلع الفريق العامل على تجربة كل من بوتسوانا والرأس الأخضر وساموا وملديف. وفي حالة بوتسوانا، رغم أن الماس أدى دورا أساسيا في إنعاش أحوال البلد الاقتصادية، فإن الحفاظ على بيئة مستقرة من الناحية السياسية وفي مجال الاقتصاد الكلي، مع التزام الحرص والشفافية في إدارة الموارد العامة، شكّل أحد مواطن القوة الكبرى للبلد. وواجه البلد منذ انتقاله من فئة أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٤ تحديات التنوع الاقتصادي والفقر والبطالة. وعلى الرغم من فقدان الفرص المتاحة لأقل البلدان نموا للوصول إلى الأسواق وعدم الأهلية للحصول على المنح والقروض التساهلية وغير ذلك من موارد التمويل التيسيري، فقد ظهرت تطورات إيجابية ناجمة عن شطب البلد من هذه الفئة. ومن هذه التطورات اكتساب حيّز

سياساتي لتحديد الأولويات الإنمائية الوطنية وتحقيقها بشكل مستقل، وتعزيز القدرة على الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية واجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وفرصة الابتكار والإبداع في إدارة مسيرة تنمية البلد. وتشجّع أقل البلدان نموا على النظر إلى الشطب من هذه الفئة على أنه أحد المحطات البارزة في مسيرة تنميتها، لولاه لتعرضت لخطر التهميش المستمر من الاقتصاد العالمي.

٣٧ - ولئن كان الرأس الأخضر، المشطوب من فئة أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٤، قد أحرز تقدما جيدا في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، فلا يزال اقتصاده شديد التأثر بالصدمات الخارجية، ومحدودا بسبب انعزاله وأراضيه القاحلة، ومقيدا بعدم توافر الموارد الطبيعية؛ ومركّزا أساسا على قطاع السياحة؛ ويعتمد اعتمادا مفرطا على المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات التحويلات المالية. وأُنشئ فريق لدعم الانتقال (Grupo de Apoio à Transição)، يتألف من جميع شركاء الرأس الأخضر الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الأطراف في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لتوجيه البلد عبر عملية الانتقال. وأشير إلى أن مساهمة الشركاء الدوليين كانت حاسمة في انتقال الرأس الأخضر من مركز أقل البلدان نموا وإلى أنها ستظل بالغة الأهمية خلال السنوات المقبلة. وجعل شطب الرأس الأخضر من فئة أقل البلدان نموا في وضع أفضل لاغتنام الفرص الجديدة لرسم وتنفيذ خطة تحوُّل استدامته في المستقبل عن طريق وضع آليات مبتكرة لتعبئة الموارد وتمكّنه من تمويل البنى التحتية وتطوير مجتمع المعلومات لديه والنهوض بموارده البشرية.

٣٨ - وقُدم تركيز استراتيجية الانتقال الخاصة بملديف على تنمية التجارة والحفاظ على التمويل الإنمائي إلى الفريق العامل. وأدت جهود ملديف في مجالي كسب التأييد والدعوة دورا حاسما مما جعل من الممكن منح البلد تدابير وإعفاءات تجارية جديدة مؤاتية، مثل تمديد العمل بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حتى عام ٢٠١٣ الممنوح في أعقاب كارثة أمواج تسونامي عام ٢٠٠٤، والذي تم تطبيقه في وقت لاحق على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نموا. وأشير إلى أن ملديف عملت على إبراز صغر مساحتها وضعف مركزها خلال استعراض السياسات التجارية مما أدى إلى تمديد الاتفاق التجاري ''أي شيء فيما عدا الأسلحة'' مع الاتحاد الأوروبي. وأشير أيضا إلى اتفاق عدم فرض التعرفة مع الصين بالنسبة لـ٦٠ في المائة من صادرات ملديف. غير أن أهدافا تجارية إقليمية أخرى لم تحقق في ذلك الوقت. وسُجل أيضا عدم إحراز تقدم في مجال المساعدة الإنمائية والحصول على التمويل بشروط ميسرة. ولوحظ أن شطب بلد من قائمة أقل البلدان نموا لم يؤد إلى زيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي ما عدا في قطاع السياحة، مما ترك نقاط الضعف الهيكلية وحدها دون تغيير. وجرى التأكيد على أهمية وضع استراتيجية

وطنية متماسكة من أجل الانتقال السلس والتي ينبغي رصدها في مرحلة تنفيذها على أساس سنوي، بدلا من كل ثلاث سنوات فقط. وأشير إلى ضعف ملديف الشديد في مواجهة الصدمات الخارجية، والتكاليف المرتفعة لتطوير البنية التحتية. وترتبط قدرة البلاد الإنتاجية الرئيسية ارتباطا وثيقا بالبيئة الطبيعية وديمومة نظامها البيئي الهش.

٣٩ - وفي حالة ساموا، اعتبرت استراتيجية الانتقال طريقة لتحويل التحديات إلى فرص من خلال شراكات حقيقية. وكان كل من الأزمة الاقتصادية العالمية وكارثة أمواج تسونامي عام ٢٠٠٩ من الأسباب المساهمة في تأجيل شطب ساموا من قائمة أقل البلدان نموا حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكانت ساموا بدأت المرحلة الأولى من إعداد استراتيجية انتقال فعالة، الأمر الذي كان سيسمح في نهاية المطاف بإجراء حوار شامل ومركَّز مع شركاء ساموا في التنمية من أجل تحديد الفوائد والدعم والأفضليات التجارية التي يمكن الاحتفاظ بها بعد شطبها من القائمة، فضلا عن الثغرات على مستوى المساعدة المطلوبة بالمقارنة مع تلك المتعهد بها. وسيجري التركيز في النصف الأول من عام ٢٠١٢ على وضع جردة بكامل المزايا التي تلقتها ساموا كواحد من أقل البلدان نموا، وذلك بمساعدة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والأونكتاد. وسيكرَّس النصف الثاني من عام ٢٠١٢ للإعداد لاستراتيجية الانتقال الفعلية بناء على مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين الوطنيين. وبعد ذلك، ستناقش الاستراتيجية وستوضع صيغتها النهائية مع الشركاء في عام ٢٠١٣. وكانت الخطوة الأولى نحو مواصلة تقديم الدعم لساموا تعيين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إياها كبلد من بلدان ''توحيد الأداء''.

٤٠ - وشدد الخبراء على أن البلدان قيد الشطب من قائمة أقل البلدان نموا تحتاج لتصميم استراتيجيات إنمائية وطنية محددة تحديدا جيدا من أجل التغلب على الاختناقات الهيكلية ومواءمة الدعم الدولي. ويمكن أن يشمل هذا الدعم الدولي المساعدة المركزة من أجل تحسين النظام الضريبي، مما يؤدي إلى تعزيز تعبئة الموارد محليا، الأمر الذي يمكنه أن يعوض عن التخفيضات المقبلة في المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المركز للمصدِّرين (على سبيل المثال من خلال زيادة المعونة من أجل التجارة) ليصبح البلد أكثر قدرة على المنافسة بغية التعويض عن أي خسائر مقبلة متعلقة بالأفضليات التجارية. وعلى غرار ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات أيضا من أجل زيادة المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية.

٤١ - وجرى التشديد أيضا على وجوب تعزيز رصد الانتقال السلس، وعلى أنه يمكن أن يطلب من البلدان قيد الشطب من قائمة أقل البلدان نموا تقديم تقارير موجزة سنويا بشأن التقدم المحرز في وضع استراتيجية الانتقال، وتقرير مرة كل ثلاث سنوات عن تنفيذها.

٤٢ - وخلال المناقشة التحاورية، اتفقت الدول الأعضاء على أن استراتيجيات الانتقال ينبغي أن تعكس واقع الحال في كل بلد، وذلك لضمان أن يظل الشطب من قائمة أقل البلدان نموا إنجازا طويل الأمد. وجرى التأكيد أيضا على أهمية نهجي الملكية الوطنية والتعاطي مع كل حالة على حدة.

٤٣ - واعتبرت بعض الدول الأعضاء عملية الانتقال السلس الحالية غير كافية ودعت إلى الاعتراف الرسمي بفئة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمم المتحدة لمعالجة مواطن الضعف لديها، حيث أن معظم البلدان التي تمر بعملية الشطب من القائمة هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن هذا الأمر ضمان استمرار الحصول على الدعم الموجه، وخاصة بالنظر إلى ضعفها أمام آثار تغير المناخ والكوارث البيئية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير دعم من أجل تيسير الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لإنشاء اقتصاد تتوفر منه مقومات الاستمرار في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأثارت بعض الدول الأعضاء أيضا الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة للتصدي لمواطن الضعف في أقل البلدان نموا غير الساحلية.

٤٤ - ورغم التسليم بأن جميع البلدان المشطوبة من القائمة كانت لا تزال تعاني من مواطن ضعف كبيرة لمواجهة أنواع مختلفة من الصدمات، فهي تشهد أيضا تقدما اقتصاديا واجتماعيا متزايدا بعد شطبها من القائمة. وجرى التشديد على ضرورة أن تشارك الجهات المانحة غير التقليدية على نحو أكبر في العملية التشاورية على المستوى الوطني.

٤ - دعم منظومة الأمم المتحدة لإعداد وتنفيذ ورصد الانتقال السلس

٤٥ - جرى تذكير الفريق العامل بأن مسؤولية التفاوض مع الشركاء في التنمية لضمان عدم الانقطاع الفجائي للفوائد والمزايا الخاصة بأقل البلدان نموا يتحملها فقط البلد قيد الشطب من القائمة في إطار آلية الانتقال السلس القائمة. وهكذا، يتعين فهم دور منظومة الأمم المتحدة ودور الشركاء في التنمية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات الانتقال، على نحو أفضل من أجل الاتفاق على إدخال تحسينات.

٤٦ - وفي هذا السياق، جرى التأكيد على أن الأمم المتحدة توفر الإطار من أجل الانتقال السلس، بما في ذلك تقييم لاحتياجات ما بعد شطب البلدان من القائمة، وإعداد أوراق مواقف لمساعدة البلدان قيد الشطب من القائمة على التفاوض مع شركائها، ورصد التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية. وكلف المنسق المقيم للأمم المتحدة بتعبئة جهود كيانات الأمم

المتحدة ذات الصلة وتعزيز الملكية الوطنية للعملية. وأوصي بأن تقوم البلدان قيد الشطب من القائمة بجرد تدابير الدعم الدولي القائمة التي تستفيد منها، وتحديد التدابير التي يمكنها تحمُّل فقدانها، وتلك التي تريد أن تمددها لفترة انتقالية والتدابير الإضافية الخاصة بالدعم التي تعتقد بأنها ضرورية لعملية الانتقال السلس، ولكن لم تحصل عليها قط. وسيشكل هذا الجرد الأساس لتحديد الاستراتيجية التفاوضية للبلاد. وبالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثلا ستكون تدابير الدعم الأكثر أهمية هي المساعدة الإنمائية الرسمية، والدعم التقني في جذب الاستثمار، والمشاريع والتمويل في مجال التخفيف من حدة تغير المناخ، وتمويل المنافع العامة الإقليمية. ولكن بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط قيد الشطب من القائمة، فمع أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تشكل مصدرا للقلق، لكنها تحتاج للمساعدة التقنية من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية.

٤٧ - وذُكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه منسق منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، كواحد من العناصر الفاعلة الرئيسية المشاركة في العملية. وبالنسبة للرأس الأخضر، قُدم الدعم الفني لوضع وصياغة الاستراتيجية الانتقالية، وبخاصة تيسير تنسيق المعونة غير الرسمية والحوار بشأن السياسات مع جميع الشركاء المقيمين. وقد حُددت الدروس المستفادة من العملية الانتقالية، بما في ذلك أهمية إجراء رصد أكثر فعالية لتنفيذ الاستراتيجية، وكذلك التقييم المستمر لإمكانية التأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية. وفي ملديف، نسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى الحكومة لوضع استراتيجية للانتقال السلس. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد إسهامات حاسمة، شملت استعراضا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد والأزمة الاقتصادية العالمية الناشئة. كما قُدم الدعم أيضا لإنشاء آلية تنسيق وطنية ووضع الخطوط العريضة لخطة عمل لمجالات رئيسية مثل التجارة والاستثمار والضعف البيئي. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الحكومة على تنظيم مؤتمر للجهات المانحة شكَّل منبرا مفيدا لتعزيز الحوار مع الجهات المانحة والشركاء. سُلط الضوء على مواطن الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة إلى الانخراط المبكر في عملية الانتقال السلس، وأهمية الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، فضلا عن تقديم الدعم المستمر.

٤٨ - وساد اتفاق عام على إمكانية تعزيز المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان قيد الشطب من القائمة. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بدء العملية والعمل كميسرين للآلية التشاورية، والقيام في نفس الوقت أيضا بوضع برنامج بناء قدرات خاص بالشطب من القائمة.

٤٩ - وأكدت بعض الدول الأعضاء من جديد أنه من أجل تحقيق الهدف الطموح لبرنامج العمل، من الضروري تنفيذ الالتزامات الواردة فيه على نحو قوي وفعال. ورأت الدول الأعضاء أن عملية الشطب من القائمة تحتاج لأن تكون مستندة إلى تشاور وثيق بين حكومات أقل البلدان نموا ونظرائها في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية، والنظر إلى الواقع على الأرض.

٥٠ - وطُلب من الأمم المتحدة تعديل وتحسين تنسيق دعمها للبلدان قيد الشطب من القائمة. كما طُلب من إدارة الشؤون الاقتصادية والأونكتاد أن يقدما، من خلال تقاريرهما، فهما أفضل لتدابير الدعم وأن يقيما آثارها على نحو كلي وشامل. واقتُرح أن يؤدي مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دورا أكثر فعالية في تنسيق دعم الأمم المتحدة والدعوة إلى تقديم دعم أشمل للبلدان قيد الشطب أو المشطوبة من القائمة. وشددت الدول الأعضاء أيضا على أهمية اتساق الاستراتيجيات القطرية مع برنامج عمل اسطنبول، ورأت أن هناك حاجة إلى تعزيز الدعم لزيادة قدرة البلدان الجزرية الصغيرة قيد الشطب أو المشطوبة من القائمة على تحمل الصدمات الخارجية، وبخاصة الجفاف والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر.

٥١ - وأكدت الدول الأعضاء أيضا على أهمية الرصد، ليس فقط في ما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، ولكن أيضا في رصد استراتيجيات الانتقال الوطنية.

٥ - سبل المضي قدما

٥٢ - خلال الجلسة غير الرسمية الرابعة المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، قدم الرئيسان المشاركان مشروع قائمة التوصيات التي وضعاها، ملخصين مجموعة واسعة من المقترحات الملموسة التي قدمها الخبراء والدول الأعضاء خلال الاجتماعات الموضوعية للفريق العامل. وتقدم هذه التوصيات توجيهات بشأن كيفية تقوية عملية الانتقال السلس وتعزيز ثقة البلدان قيد الشطب من القائمة بخصوص استمرار الدعم الإنمائي الذي ستحصل عليه من المجتمع الدولي. وتبادلت عدة بعثات تعليقاتها العام منها والخاص، بشأن مشروع القائمة. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن تقديرها لعمل الرئيسين المشاركين.

٥٣ - ولئن كان تنفيذ عدة توصيات هو من اختصاص فرادى الدول الأعضاء، فقد اتفقت الدول الأعضاء على وجوب النظر في التوصيات الواردة في الفقرة ٥٧ من هذا التقرير كأساس لأي قرار سيجري التفاوض بشأنه خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

رابعا – اعتماد التقرير

٥٤ – اعتمد الفريق العامل في جلسته الثانية، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التوصيات الواردة في مشروع تقريره عن أعماله (انظر A/AC.279/2012/L.2).

٥٥ – وفي الجلسة نفسها، اعتمد الفريق العامل مشروع التقرير.

خامسا – التوصيات

٥٦ – يكتسي الانتقال السلس للبلدان قيد الشطب من قائمة أقل البلدان نموا أهمية حيوية في ضمان إفساح المجال لها للمضي في مسيرة التنمية المستدامة دون أي إرباك لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. ويلزم التدرج في إلغاء التدابير والمنافع المرتبطة بمركز العضوية في فئة أقل البلدان نموا بما ينسجم واستراتيجية انتقالها السلس مع مراعاة الحالة الإنمائية الخاصة بكل بلد من هذه البلدان.

٥٧ – بناء على مشروع التوصيات الذي وزعه الرئيسان، وضع الفريق العامل المخصص قائمة التوصيات الواردة أدناه. وتشمل هذه القائمة المسائل والمقترحات التي طرحها عدد كبير من الدول الأعضاء خلال اجتماعات الفريق العامل. وهي لا تمثل بالضرورة مواقف توافقية بل تلخص المسائل والمقترحات الرئيسية التي عرضتها الدول الأعضاء لتيسير إمكانية مواصلة النظر فيها في الأمم المتحدة. ويمكن تنظيم هذه المقترحات ضمن فئتين عامتين هما: تعزيز عملية الانتقال السلس؛ وتعزيز تدابير الانتقال السلس.

٥٨ – وتتضمن قائمة التوصيات ما يلي:

ألف – تعزيز عملية الانتقال السلس

١ – المعلومات المتعلقة بتدابير الدعم الحالية وفهم هذه التدابير تمثل عوامل أساسية

(أ) ضرورة مواصلة تعزيز تبادل المعلومات وتعميق الفهم في ما يتعلق بتدابير الدعم الدولية المتاحة الخاصة بأقل البلدان نموا وما يتصل بها من تدابير الانتقال (من جميع الشركاء)، وكذلك في ما يتعلق بخصائص هذه التدابير وطرائقها؛

(ب) زيادة الشفافية والمعلومات الواردة في أوانها يمكن أن يحسّن قدرة أقل البلدان نموا على إعداد استراتيجيات الانتقال السلس وبوجه أعم أن يحد من عدم التيقن ويكفل القدرة على التوقع. وثمة حاجة إلى مصدر موحد لتبادل المعلومات (بوابة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛

(ج) ضرورة التعميم الأوسع نطاقا للتقييمات المسبقة عن الأثر التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولملامح الضعف وفقا للأونكتاد وجميع الوثائق ذات الصلة؛

(د) تشجيع التبادل المنتظم للمعلومات بين أقل البلدان نموا والبلدان قيد الشطب من القائمة في ما يتعلق بالخبرات والدروس المستفادة.

٢ - استراتيجيات الانتقال الوطنية القوية تشكل أساسا للانتقال الناجح

(أ) التصدي لأهمية الملكية والإدارة والقيادة الوطنية القوية في وضع وتنفيذ استراتيجية الانتقال الخاصة بكل بلد؛

(ب) الاعتراف بخصوصية استراتيجيات الانتقال هذه وتصميمها على أساس تقييم متعمق لحالة كل بلد من حيث التأثيرات المحتملة للشطب من القائمة، مع مراعاة التحديات الهيكلية التي تواجه البلدان المعنية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يوجه الاهتمام بشكل خاص لمواطن الضعف الخاصة للبلد المشطوب من القائمة؛

(ج) وتعزيز المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للمنسق المقيم للأمم المتحدة أن يطلق هذه العملية وأن يقوم بدور الميسر للآلية الاستشارية، ويعمل في نفس الوقت على تطوير المبادرات أو الجهود الرسمية الرامية إلى بناء القدرات المتعلقة بالشطب من القائمة؛

(د) المشاركة الفعالة لجميع الشركاء في التنمية والتجارة، في إطار الآلية الاستشارية، في وضع الاستراتيجيات الوطنية لتكون بمثابة أطر يعمل ضمنها الشركاء ويتمكنون على أساسها من تحديد أفضل مزيج من إجراءات الدعم اللازمة؛

(هـ) تعزيز الاستراتيجيات الوطنية القدرة على التوقع في عملية الشطب من القائمة. وينبغي الإلغاء التدريجي للفوائد مع مراعاة حالة التنمية ومواطن الضعف الخاصة بكل بلد، على النحو المبين في برنامج العمل؛

(و) تعزيز رصد عمليات الانتقال السلس، والطلب من البلدان قيد الشطب من القائمة تقديم تقارير موجزة منتظمة عن التقدم المحرز، ولا سيما باستخدام الآليات الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ألا يزيد ذلك من عبء تقديم التقارير. وينبغي للرصد أن يركز على إعداد استراتيجيات الانتقال الوطنية وتنفيذها.

٣ - يُنصح بشدة بالبدء المبكر للمناقشات بشأن تدابير الانتقال الموصى بها

يُنصح بشدة ببدء المناقشات في مرحلة مبكرة مع شركاء التنمية في ما يتعلق بتمديد التدابير والفوائد أو إلغائها التدريجي. ينبغي للمناقشات أن تبدأ في وقت مبكر من المرحلة التي تسبق شطب البلد من القائمة، من أجل السماح بإدماج نتائج هذه المناقشات في استراتيجية الانتقال الوطنية.

٤ - الاتساق أمر جوهري

(أ) من الضروري للبلد قيد الشطب من القائمة الحفاظ على التوعية والقيادة السياسيتين ولمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الإنمائي كفالة الاتساق عند التعامل مع عمليات الشطب من القائمة والانتقال، بدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) دمج استراتيجية الانتقال الوطنية في الخطط الشاملة الأطول أجلا والقائمة حاليا في مجال التنمية الوطنية؛

(ج) إنشاء آلية استشارية فعالة لوضع استراتيجية الانتقال ولدمجها مع العمليات الاستشارية المنتظمة الأخرى التي تجري بين البلد قيد الشطب من القائمة وشركائه في التنمية والتجارة؛

(د) ضرورة مناقشة الاستراتيجيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك برامج المعونة مع شركاء التنمية والتجارة للتأكد من أنها تدعم استراتيجية الانتقال الوطنية دعما كاملا.

٥ - زيادة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

(أ) تدعيم التنسيق، بقيادة الأمين العام، في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وباستخدام آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ب) بناء على طلب من البلد المعني، تعزيز قيام المنسق المقيم للأمم المتحدة بدور جهة التنسيق للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلد قيد الشطب من القائمة، وبدعم من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) اضطلاع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بدور أقوى في مساعدة البلدان قيد الشطب من القائمة؛

(د) إبداء الرغبة في مشاركة أكثر فعالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية الرصد؛

(هـ) لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دور قيادي يؤديه في توجيه انتباه منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى قضية الانتقال السلس؛

(و) أن تعمل كيانات الأمم المتحدة غير الممثلة في الميدان، على نحو أكثر استباقا لمساعدة البلدان المشطوبة من القائمة في إعداد استراتيجيات الانتقال الخاصة بها.

٦ - توضيح بعض جوانب دور الجمعية العامة في عملية الانتقال

(أ) التوصل إلى اتفاق على إطلاق عملية ملائمة سريعة ومحددة زمنيا تقوم بها الجمعية العامة للبت في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بشطب كلٍ من أقل البلدان نموا من القائمة؛

(ب) إدراج إشارات واضحة إلى عناصر عملية الانتقال السلس، بما في ذلك الآلية الاستشارية، في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المتعلقة بشطب بلدان محددة من القائمة، وذلك بهدف التوعية بين جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلد المعني، بهذه العملية.

باء - تعزيز تدابير الانتقال السلس

١ - خصائص تدابير الدعم خلال مرحلة الانتقال

(أ) **القدرة على التوقع**: أن تكون التدابير واضحة من حيث نطاقها وإطارها الزمني وطرائقها؛

(ب) **بناء الثقة**: بالنسبة للبلدان قيد الشطب من القائمة، تمثل الثقة بقدراتها الخاصة وبالدعم الذي يقدمه شركاؤها في التنمية والتجارة، أقوى الحوافز في عملية الانتقال؛

(ج) **الخصوصية**: ضرورة اتباع نهج متمايز يراعي حالة التنمية في كل بلد ونواحي الهشاشة ومواطن القوة والضعف لديه، على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول؛

(د) **اليقين**: التيقن مما سيحدث لتدابير الدعم بعد شطب البلد من القائمة سيكون حافزا آخر؛

(هـ) **التحول**: أن تعمل البلدان قيد الشطب من القائمة وشركاؤها في التنمية والتجارة، عند الاقتضاء، على تكييف دعمها لعملية الانتقال واستراتيجياتها المتعلقة بذلك مع حالة التنمية للبلد قيد الشطب من القائمة بعد شطبها منها.

٢ - استمرار الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية

(أ) أن ينظر شركاء التنمية في تمديد تدابير الدعم الخاصة بالبلدان الأقل نموا وإلغائها التدريجي بالنسبة للبلدان المشطوبة من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن، وعلى نحو يمكن توقعه، دون المساس بموارد المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لأقل البلدان نموا؛

(ب) أن تنظر كيانات الأمم المتحدة الملتزمة بتخصيص نسبة معينة من مواردها لأقل البلدان نموا في تمديد الدعم الخاص بالبلدان الأقل نموا وإلغائه التدريجي بالنسبة للدول المشطوبة من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن توقعه، دون المساس بالموارد المتاحة لأقل البلدان نموا؛

(ج) لدى النظر في تمديد فترة الحصول على الأموال الخاصة بأقل البلدان نموا التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى، أو المخصصات أو التدابير في مرحلة ما بعد الشطب من القائمة، ينبغي للشركاء في التنمية ألا يتأكدوا فقط من تنفيذ البرامج المعتمدة في إطار فئة مركز أقل البلدان نموا، بل أن يكونوا واضحين أيضا فيل١٦

ما يتعلق بالإطار الزمني للإلغاء التدريجي لفرص الحصول على تدابير الدعم هذه والطرائق المتبعة في ذلك، مع مراعاة الحالة الخاصة والتحديات ومواطن الضعف والإمكانات للبلدان المعنية المشطوبة من القائمة؛

(د) سيؤثر شطب البلدان الأقل نموا التي تتلقى قدرا كبيرا من المساعدة الإنمائية الرسمية على وفاء الجهات المانحة الثنائية بالتزاماتها في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا[٢]. ويتعين معالجة هذه المسألة المتمثلة في تعارض المقاصد بين أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية من جهة ودعم البلدان المشطوبة من قائمة البلدان الأقل نموا من جهة أخرى، وذلك قبل أن تصبح البلدان الأقل نموا التي تتلقى قدرا كبيرا من المساعدة الإنمائية الرسمية (من حيث قيمتها المطلقة) مؤهلة للشطب من القائمة؛

(٢) عندما يُشطب من هذه الفئة بلد يتلقى قدرا كبيرا من المساعدة الإنمائية الرسمية، قد لا تتمكن الجهة المانحة من بلوغ نسبة المعونة المستهدفة وقدرها ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، لأن المساعدة التي يتلقاها هذا البلد لن تُصنف بعد ذلك كمساعدة إنمائية رسمية مقدمة إلى أقل البلدان نموا.

(هـ) كما هو الحال بالنسبة لتخصيص موارد المعونة الثنائية لأقل البلدان نموا وللبلدان المشطوبة من القائمة، لا بد أيضا من المعالجة العاجلة لتعارض هدفي دعم البلدان المشطوبة من القائمة، والتقيد بمخصصات الميزانية المستهدفة التي حددتها الجهات المانحة المتعددة الأطراف.

٣ - مواءمة التدابير المتصلة بالتجارة مع الحالة الجديدة للتنمية

(أ) تشجيع الشركاء في التجارة الذين لم يحددوا إجراءات للتمديد و/أو الإلغاء التدريجي للمزايا التفضيلية للنفاذ إلى الأسواق، على بيان التزامهم، كقاعدة عامة أو في الآلية الاستشارية، بتمديد المعاملة التفضيلية المخصصة لأقل البلدان نموا، وبيان عدد سنوات التمديد و/أو التفاصيل المتعلقة بالإلغاء التدريجي للتدابير؛

(ب) وينبغي أن تشمل استراتيجية الانتقال الالتزامات التي تعهد بها الشركاء الرئيسيون في التجارة؛

(ج) تمديد فترة التعرفة التفضيلية بحيث تكفي لتمكين القطاعات المتضررة من إعداد نفسها؛

(د) أن تستخدم البلدان قيد الشطب من القائمة وشركاؤها في التجارة، لدى التفاوض لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، هذه المفاوضات للاتفاق على تمديدات محددة للمعاملة الخاصة والتفاضلية من خلال الترتيبات الانتقالية؛

(هـ) بحث إمكانية الحصول على فرص تفضيلية غير متبادلة للنفاذ إلى الأسواق، من خلال إعفاء معمم محدد زمنيا يغطي جميع التدابير الخاصة والتفاضلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تدابير نفاذ إلى الأسواق تُمدد لفترة زمنية انتقالية بالنسبة للبلدان المشطوبة من القائمة؛

(و) دعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اعتماد إجراءات رسمية وأطر زمنية ممددة للإلغاء التدريجي للمعاملة الخاصة والتفاضلية المخصصة لأقل البلدان نموا.

٤ - المساعدة التقنية لا تزال عنصرا مصاحبا هاما

(أ) تظل المعونة التجارية عنصرا مصاحبا هاما لتعزيز قدرات أقل البلدان الأقل نموا (المؤسسية والهيكلية مثلا) ولتمكين البلدان قيد الشطب من القائمة من التعامل بشكل أفضل مع الإلغاء التدريجي للتدابير الخاصة بأقل البلدان نموا. وينبغي توجيه المعونة التجارية بشكل أفضل وتحسين تنسيقها وتوجهها نحو النتائج؛

(ب) مواصلة الصناديق الأخرى الخاصة بأقل البلدان نموا، ما عدا الإطار المتكامل المعزَّز، تغطية تكاليف تنفيذ البرامج المتفق عليها، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان المشطوبة من القائمة، وذلك على مدى فترة زمنية تناسب حالة التنمية في البلد؛

(ج) إدراج الالتزامات بالمساعدة التقنية بوضوح في الالتزامات التي ينبغي للشركاء في التنمية والتجارة الاضطلاع بها في استراتيجية الانتقال، وتنفيذها عن طريق الإطار المتكامل المعزَّز والمعونة التجارية أو الصكوك الأخرى.

٥ - تمديد فترة منح استحقاقات السفر من قبل أجهزة/مؤسسات أخرى

ينبغي استخدام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتمديد أحكام الانتقال السلس في ما يتعلق باستحقاقات السفر للأمم المتحدة باعتبارها سابقة يمكن أن تسهل تمديد فترة منح استحقاقات السفر التي تمنحها الأجهزة/المؤسسات الأخرى للدول المشطوبة من القائمة لعدد محدد من السنوات.

٦ - طرائق تقديم الدعم في مرحلة ما بعد الانتقال

(أ) تشجيع الشركاء في التنمية على دمج مؤشرات أقل البلدان نموا (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي) لتكون جزءا من معاييرهم في تخصيص المعونة. وسيسمح هذا بإلغاء الدعم بصورة أكثر تدرجا، وبالتصدي نتيجة لذلك لشواغل البلدان الخارجة من هذه الفئة، والتي لا تزال تواجه صعوبات في التغلب على المعوقات الهيكلية المتبقية (لا سيما تلك المدرجة في مؤشر الضعف الاقتصادي)؛

(ب) إن إدخال المؤشرات نفسها كمعايير لتخصيص المعونة يمكن أن يكون مهما أيضا لتدفقات التمويل من مؤسسات التمويل الإنمائي (التي لا يُبلغ عنها بالضرورة كمساعدة إنمائية رسمية)، والتي تروج لأنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية عن طريق القروض والضمانات والاستثمارات.